في استطلاع شمل عدداً من الإعلاميين

الإعلام يتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق الأمومة المأمونة في اليمن

للإعلام دور مؤثر وفاعل في التغير المجتمعي ونشر الثقافة والتوعية في كافة المجالات، فأين يكمن دور الإعلام ومساهمته في تحقيق أمومة مأمونة في اليمن؟.. وما هي الوسائل المتاحة أمامه لتحقيق ذلك؟.. حول هذا الشأن استطلعنا آراء عدد من الشخصيات الإعلامية على هامش ورشة العمل الخاصة بإعلاميي محافظات شبوة ومأرب وصعدة حول دليل الرسائل الصحية المنعقدة بصنعاء وهذه هي الحصيلة :

■ خالد السفياني

■ محسن القرنعة

■ يوسف بادي

■ عبد الكريم ناصر

■ عزيز عبد المجيد

استطلاع/ بشير الحزمي – هناء الوجيه

دور رئيسي ومحوري

البداية كانت مع الأخ عبد الكريم ناصر مثنى مدير عام إذاعة مأرب والذي عبر عن رأيه قائلاً : من المؤكد أن الدور الإعلامي في الوصول إلى أمومة آمنة رئيسي ومحوري كون وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة مرئية ومسموعة ومقروءة من أكثر قنوات الاتصال الجماهيري التي لها قدرة على تغيير السلوكيات الاجتماعية وتصحيح المفاهيم الخاطئة.. ويستمر مثنى في حديثه قائلاً : كل الوسائل والقنوات الإعلامية متاحة لتحقيق ذلك الهدف وربما تكون الإذاعات المحلية الأكثر تأثيراً كونها تصل إلى مختلف شرائح المجتمع وتؤثر إيجاباً على الفئات البسيطة وغير المتعلمة..

توعية دائمة

ويرى الأخ محسن عمر القرنعة من إذاعة شبوة أن الإعلام بكافة صوره وأشكاله يتحمل مسؤولية ومهام كبيرة تسهم في تحقيق الأمومة المأمونة في اليمن وذلك من خلال البرامج التوعوية الدائمة والمستمرة عبر وسائل الإعلام المختلفة.. ويؤكد القرنعة في حديثه أهمية دور الإذاعات المحلية التي تصل إلى مختلف شرائح المجتمع، مشيراً إلى أهمية التنسيق مع قطاع الصحة لتقديم التوعية الصحية الصحيحة عبر البرامج التوعوية المختلفة سواء كانت حوارات أو فلاشات أو برامج صحية مختلفة.

معدلات مرتفعة

ويرى الأخ يوسف سالم بادي صحفي في صحيفة الجمهورية في صعدة، أن دور الإعلام في بلادنا لم يصل إلى المستوى المطلوب في ما يتعلق بالتوعية في قضايا الأمومة المأمونة ولذلك لا تزال معدلات وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة مرتفعة في بلادنا، ويفترض أن يكون للإعلام دور حاضر كونه الأكثر تأثيراً لتكون هناك أمومة آمنة وبالتالي مجتمع سليم وخال من الأمراض.

ويواصل بادي حديثه قائلاً : الوسائل المتاحة متعددة واستخدامها في قضية التوعية يعكس أثراً إيجابياً ومن تلك الوسائل التلفزيون الذي يستطيع إيصال الرسالة المرئية والمسموعة في آن واحد. وكذا الإذاعات المحلية التي تجد طريقها إلى معظم الشرائح بالإضافة إلى دور المسجد والمؤسسات التعليمية ودور الإعلام الصحفي، وهذه القنوات وغيرها إذا ما عملت بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية فإن الحصاد سيكون مثمراً.

تنوع البرامج

من جانبها ترى الأخت اعتصام علي بن علي من إذاعة شبوة أن التوعية المستمرة للأم الحامل بطرق الولادة الآمنة من خلال استخدام وسائل الإعلام المختلفة والتنويع في البرامج والفقرات التوعوية بما يتلاءم مع مستويات وثقافة الشرائح المختلفة من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للوصول إلى أمومة آمنة ومجتمع سليم.

الإذاعة أكثر تأثيراً

وتؤكد الأخت فندة مساعد العماري ممثلة المرأة بمحافظة مأرب أهمية الدور الإعلامي قائلة : إن الإعلام يلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في التوعية سواء كان عبر الصحف أو التلفزيون والإذاعة، إلا أن الإذاعات المحلية أكثر تأثيراً كونها تصل إلى معظم المناطق في الجمهورية وتدخل كل بيت في الريف والحضر ولها تأثير كبير من أمثال ذلك البرنامج الإذاعي التوعوي (مسعد ومسعدة) الذي لا يمكن إنكار مدى تأثيره وإيجابيته في توصيل العديد من الرسائل.

وتختتم العماري حديثها بالإشارة إلى أن صحة الأم ينبغي التركيز عليها منذ مراحل الطفولة للفتاة كونها ركيزة المجتمع وأم المستقبل.

ترجمة الأهداف

يقول الأخ خالد أحمد السفياني من صحيفة الثورة بصعدة: حقيقة أن للوسائل الإعلامية دوراً مهماً وبارزاً في ترجمة الأهداف وتوضيح مضامين البرامج المختلفة لأي عمل، وبالتالي فالدور الإعلامي مطلوب في تحقيق أمومة مأمونة في اليمن من خلال توضيح الأهداف والبرامج والتوعية الإيجابية السليمة حول سبل تحقيق الأمومة المأمونة.

ويمكن استخدام كافة الوسائل الإعلامية من قنوات فضائية ومحطات إذاعية وصحافة محلية لعرض المفاهيم الصحيحة ودحض المفاهيم السلبية والخاطئة المنتشرة في أوساط المجتمع وهذه مسؤولية وطنية يتوجب على الجميع العمل فيها لما من شأنه أن يجنب المجتمع اليمني كثيراً من التبعات والأعباء التي يتحملها جراء المفاهيم الخاطئة وبذلك نضمن انخفاض وفيات الأمهات والمواليد ونضمن مجتمعاً سليماً معافى.

تنسيق وتعاون

واختتمنا استطلاعنا مع الأخ عزيز عبد المجيد المنسق العام لبرنامج إعلام المرأة والطفل بوزارة الإعلام الذي يؤكد الدور الإعلامي وأثره في تغيير السلوكيات وتصحيح المفاهيم من خلال الاستغلال الأمثل لقنوات الاتصال المختلفة بطريقة منظمة ومدروسة وهذا يكون بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لتكون المعلومة صحيحة ومجدية.

ويختتم عبد المجيد حديثه بدعوة كافة الإعلاميين المشاركين في هذه الورشة إلى ضرورة التعامل الجاد مع هذه القضايا واقتناء المعلومة الصحيحة ومن ثم توظيف ذلك بما يخدم قضايا الأمومة الآمنة والمرأة والطفل وقضايا الصحة الإنجابية عموماً.

في استطلاع لمركز الإعلام الاقتصادي:

(67 ٪) من العاملات اليمنيات لم يحصلن على الترقي الوظيفي

عدم المساواة في الحقوق والواجبات يحتل المرتبة الأولى في الانتهاكات بحق المرأة العاملة

صنعاء/ بشير الحزمي :

أظهر استطلاع للرأي أن 60 ٪ من النساء العاملات في اليمن لم يطلعن على قانون العمل أو اية قوانين أخرى تتعلق بحقوق المرأة العاملة، مقابل 15 ٪ فقط قلن انهن اطلعن على تلك الحقوق، و24 ٪ اجبن بأنهن يعرفن تلك الحقوق بصورة محدودة.

الاستطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي بالتعاون مع الصندوق الكندي وشمل 282 عاملة في أكثر من 60 مؤسسة حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أوضح أن 5. 82 ٪ من العاملات لم يتسلمن لائحة توضح الحقوق والواجبات عقب انضمامهن إلى العمل، مقابل 13 ٪ تسلمن لائحة بذلك، و4 ٪ لم يجبن بنعم أو لا.

67 ٪ من العاملات أكدن أنهن لم يحصلن على حقهن في الترقي الوظيفي بصورة مساوية للرجل، مقابل 12 ٪ قلن انهن حصلن على حقهن و21 ٪ قلن إلى حد ما.

كما ان 56 ٪ يعتقدن ان هناك تمييزاً لصالح الرجل في الترقيات كما ان 50 ٪ قلن انهن لم يحصلن على فرص متساوية مع الرجل في التدريب والتأهيل.

وكشف الاستطلاع عن تدني نسبة مشاركة المرأة العاملة في صنع القرارات داخل المؤسسات التي تعمل فيها حيث أجابت بعدم المشاركة 6 . 56 ٪، مقابل 11 ٪ قلن إنهن يشاركن، و32 ٪ إلى حد ما.

وبين ان 92 ٪ من العاملات بحاجة إلى التوعية بحقوقهن في العمل، مشيراً إلى أن 30 ٪ يقلن إن الجهل بالحقوق سببه في ترك المرأة لعملها، مقابل 7. 44 ٪ يعزون ذلك إلى أسباب أخرى.

وأشارت 5 . 40 ٪ من العاملات إلى أنهن لديهن المَعرفة الكافية بحقوقهن في العمل، في حين من يعرفن حقوقهن 7. 16 ٪ فقط.

69 ٪ من العاملات يقلن إن قيادتهن في العمل لن تسمح لهن بتشكيل لجان نقابية للدفاع عن حقوقهن، مقابل 6. 14 ٪ أجبن بالسماح، وتعتقد 58 ٪ من العاملات أن نشاطهن في الدفاع عن حقوق زميلاتهن في المؤسسات يمكن ان يعرضهن للعقاب.

وحول أسباب انصراف المرأة عن عملها وعودتها إلى البيت، تركزت معظم الاجابات في الاسباب العائلية كالزواج والظروف الأسرية، تلتها الظروف الاجتماعية والعادات التي تعيب عمل المرأة، ثم ضعف المرتبات، وعدم وجود بيئة عمل مناسبة، وعدم المساواة بين المرأة والرجل في العمل، وعدم توفر حاضنات للأطفال.

وفيما يتعلق بالانتهاكات التي تتعرض لها العاملات أشارت معظم المشاركات في الاستطلاع إلى أن عدم المساواة في الحقوق والواجبات يحتل المرتبة الأولى، فيما يأتي بعد التحرش اللفظي والبصري والنظرة الدونية للمرأة العاملة من قبل الرجال.

وذكرت العاملات أن من ضمن الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة العاملة عدم تأهيلها واشراكها في التدريب الداخلي والخارجي، والحرمان من الاجور الاضافية، وكثرة الخصميات.

دور المرأة في العمل والمشاركة الاقتصادية

إن سياسة الدولة اليوم تدعو إلى المساواة بين المواطنين خاصة في مجال الفرص التعليمية،وفرص العمل والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاستفادة من معطيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

من هذا المنطلق فإن التحاق المرأة اليمنية بسوق العمل يساعد بعض الأسر على التخفيف من عبء الإعالة،ومن ثم حدوث تفاعل اقتصادي بين أعضاء الأسرة الواحدة ذكوراً وإناثاً.

وهنا يجب التأكيد على أن المرأة اليمنية لديها من الطاقات والإبداعات والقدرات الكثير سواء على مستوى واقعها الأسري أو الاجتماعي وما تحتاجه هو الدعم الكبير من المجتمع بقطاعاته الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وجميع أفراد الشعب،والعمل الدؤوب من أجل تخليصها من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر سلباً على تطوير أوضاعها.

ومن هذا المنطلق فإن النساء في المجتمع بحاجة إلى دمج شامل في برنامج شامل للتنمية من شأنه ضمان مشاركتهن والنهوض بأوضاعهن.

ترشيد الاستهلاك

تتطلب التربية السليمة إكساب المتعلم حقائق وقيماً واتجاهات نحو ترشيد الاستهلاك وحيث أن المعلومات ليست فطرية بل مكتسبة فإنه لابد من ممارستها وربطها بجوانب الحياة اليومية ومتطلباتها الأساسية.

ويتأصل نمط السلوك الاستهلاكي لدى الطفل منذ الصغر،وعملية التنشئة الاستهلاكية هي عملية مستمرة يتعلم الطفل من خلالها المعارف والمهارات والاتجاهات التي تتناسب مع حصوله على المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات.

وتستطيع الأسرة الواعية أن تدرب الطفل على كيفية التعامل مع المواد التي يستهلكها يومياً،لأن نمط استهلاك الفرد يتوقف على نوعية المعلومات والعادات والاتجاهات التي تكونت لديه وتأصلت منذ الصغر بالممارسة اليومية،فإن الاهتمام بمراقبة الطفل وتوجيه سلوكه التوجيه السليم أمر ضروري حتى يشارك بنصيب من الجهد في تنظيم الاستهلاك.

الترشيد هو توجه للتعامل مع المال الذي هو عصب الحياة فالله سبحانه وتعالى يقول «وكلوا وأربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين» (الأعراف:31) وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله «الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة» (البيهقي) والاقتصاد هنا يعني عدم الإسراف والتفريط في استعمال ما عندنا من موارد،ومن مجالات الاقتصاد في النفقة:المأكل والمشرب- الملبس- استهلاك المياه- استهلاك الطاقة- لذلك يجب مساعدة الطلاب على بناء تصور يتضمن المعرفة والمهارات والالتزام،لكي يعيش الإنسان بتعقل وحكمة في عالم يمتلك موارد محددة.

والتنشئة الاستهلاكية هي العملية المستمرة التي يتعلم خلالها الطفل المعارف والمهارات والاتجاهات التي تتناسب مع السلوك الاستهلاكي المتعلق بالحصول على المنتجات أو الخدمات واستهلاكها.

ويمكن للأسرة أن تؤثر بشكل مباشر في سلوك أطفالها الاستهلاكي وتعلمهم مهارات استهلاكية ومن الأمثلة على ذلك تشجيعهم على اختيار ملابسهم من حيث الجودة والثمن،وكذلك مناقشة ميزانية الأسرة أمامهم،وهذا يتطلب وجود القدوة السليمة وخصوصاً في فترة الطفولة ما يساعد على سرعة التعلم وغرس العادات والتقاليد والاتجاهات الصحيحة نحو الاستهلاك وبالتالي تعويد الطفل على التوفير وتقليل الهدر في كل مناحي الحياة الاستهلاكية.

وللتربية والتعليم دور كبير في تدريب المتعلمين على كيفية الاقتصاد وحسن الاستهلاك لذلك تسعى التربية السكانية والتنمية إلى أن تكسب المتعلمين القدر الكافي من القيم والاتجاهات في مجال حسن الاقتصاد.

(دليل المعلم في التربية السكانية)

التحول الديموغرافي

د.فهد محمود الصبري

يواجه العالم العربي مثل غيره من مناطق العالم النامي تحديات المشكلة السكانية، ويكاد يتفق الأكاديميون والساسة وغيرهم من المعنيين بالقضايا السكانية على أن النمو السكاني المتزايد يضع قيوداً جمة أمام جهود التنمية في البلاد النامية.

وقد عمق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994م هذا الارتباط الوثيق بين قضايا السكان وقضايا التنمية في جوهره وفي عنوانه. كما عبر برنامج العمل الذي تبناه المؤتمر عن حقيقة أساسية هي أن جملة التحديات التي تواجه المجتمعات النامية وعلى رأسها الفقر، والبطالة، والأمية، وتدني مستوى المرأة تساهم كلها في ارتفاع معدل الخصوبة، والوفيات وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

ويرتبط مفهوم التحول الديموغرافي بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية، فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات كيفية. فانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة، ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطؤه ليصل إلى مستوى الإحلال، يصل بالسكان إلى مرحلة كيفية هي التحول الديموغرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية تسمى "النافذة السكانية".

إن التحول الديموغرافي بالمعنى الذي سبق توضيحه ذو علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة في المجتمع، إذ يفتح فرصاً أوسع للعمل والإنتاج والادخار والاستثمار، والتنمية الاقتصادية، وزيادة معدلات التحضر، فضلاً عن نمو الخصائص السكانية التي تنعكس بالإيجاب على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع. ويؤثر التحول الديموغرافي على التنمية الشاملة من خلال ثلاث عمليات مهمة هي : عرض العمل، والادخار، وتنمية رأس المال البشري. إذ يؤثر التحول الديموغرافي في حجم عرض العمل على نحو تلقائي ومباشر نتيجة لتزايد أعمار الأطفال، فيصلون إلى سن العمل (15 – 64) عاماً ويكونون نتيجة لتمكينهم صحياً وتعليمياً ومعرفياً أكثر تهيؤا للعمل، ويؤثر هذا إيجاباً في الإعالة، حيث انخفاض معدلات المعالين مقارنة بالعائلين – المنتجين – ويصاحب هذا زيادة في الإنتاجية والإنتاج، ويرتبط بهذا التحول ثانياً تمكين المرأة صحياً وتعليمياً فيتناقص حجم أسرتها ومن ثم تتزايد قدراتها ورغباتها للمشاركة في سوق العمل. كما يشجع التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي، من خلال تزايد فرص الادخار وبالتالي تزايد معدلات الاستثمار. فالناس تميل إلى الادخار في المرحلة العمرية ما بين (40 – 65) عاماً حيث يقل إنفاقهم على أبنائهم ويكونون أكثر تحسباً لبلوغهم عمر التقاعد.

ينعكس انخفاض الخصوبة والوفيات مباشرة على نسبة الزيادة الطبيعية للسكان حيث تشير إسقاطات الأمم المتحدة (الرابد) (الاحتمال المعتدل) إلى انخفاض هذه المعدلات بصفة أسرع في الدول التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي إذ نلاحظ في حالة البلدان التي لا تزال في مراحل بدائية في انخفاض الخصوبة مثل حالة بلادنا، أن معدل الزيادة السكانية يبقى مستقراً خلال الفترة 2000 – 2020 ويأخذ في الانخفاض البطيء بعد ذلك ليصل إلى حدود 22 ٪ خلال الفترة (2040 – 2050) ويبقى له شوط طويل لبلوغ استقرار الوضع الديموغرافي، ويختلف نسق هذا الانخفاض في حالة الدول التي تقدمت في مراحل انخفاض الخصوبة مثل تونس ولبنان حيث ينخفض معدل الزيادة الطبيعية تدريجياً ليصل إلى حدود الـ "0" في نهاية النصف الأول من هذا القرن وهي حالة الاستقرار التام للوضع الديموغرافي.

وتشير الإسقاطات نفسها إلى أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان ستنخفض إلى ما دون الـ 1 ٪ خلال الفترة (2020 – 2025) في غالبية الدول العربية التي تقدم فيها التحول الديموغرافي مثل الجزائر والمغرب والبحرين وتونس، وقطر والإمارات بينما تفوق 2 ٪ في موريتانيا و 3.4 ٪ في اليمن.. كما ستتغير التركيبة العمرية للسكان حيث ترتفع نسبة السكان في سن العمل (15 – 59) سنة ونسبة المسنين بينما تنخفض نسبة الأطفال دون 15 عاماً وسيبقى لفئة الشباب وزن لا بأس به في كل الدول العربية. وستعيش غالبية الدول العربية فترة رفاهة من الناحية الديموغرافية إذ ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة إلى حدود 2025م أو ما بعد ذلك حسب البلد. ففي تونس مثلاً سترتفع نسبة السكان في الفترة العمرية (15 – 59) سنة إلى 2015 – 2020 ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي لتصل إلى ما تحت 60 ٪ في 2040 بينما يكون ارتفاعها متواصلاً إلى 2035 – 2040م في الجزائر. أما في اليمن فستواصل هذه النسبة في الارتفاع إلى ما بعد النصف الأول من هذا القرن.

هذا يجعلنا أمام تحديات حقيقية و يجب أن تقف كل مؤسسات الدولة للعمل من أجل تحقيق التوازن بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي في بلادنا.. وهذا ما أكده البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي أولى الجانب الصحي والسكاني اهتماماً كبيراً وأكد على تحقيق هذا التوازن الذي أصبح ضرورة وليس خياراً لنا في اليمن.. وشجعني على كتابة هذا المقال ما وجدته في برنامج الحكومة لعام 2009م للعمل بجدية من أجل استكمال تطبيق برنامج فخامة الرئيس السابق الذكر. ويجب أن تكون هذه الأرقام والمؤشرات حاضرة في كل خطوة نخطوها لنتذكر دائماً كبر المسؤولية والسباق مع الزمن الذي يتجلى من خلال النظر في الأرقام السابقة. كما تستدعي هذه البيانات إعادة التفكير في طبيعة الخدمات الصحية خاصة في إطار عمليات الإصلاح الصحي إذ أن البرامج الصحية الحالية ترتكز في غالبيتها على معالجة الأمراض المعدية وعلى الوقاية ولم تأخذ بعين الاعتبار الارتفاع في الأمراض غير المعدية والمزمنة التي تتطلب استثماراً كبيراً في التجهيزات وفي تكوين الأطر الصحية وفي وجود طرق علاجية مختلفة وإعداد البرامج الصحية والاجتماعية اللازمة لتلبية الطلب على الخدمات الصحية وخدمات الصحة الإنجابية.

المراجع :
برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي
برنامج الحكومة لعام 2009م
وثائق المنتدى العربي للسكان بيروت 2004م
حافظ شقير – التحول الديموجرافي في الدول العربية وآثاره.